وقد ورد «الظن» بمختلف مشتقاته أو صوره الصرفية في النص القرآني سبعين مرة، فُسِّر في مرة واحدة على معنى التهمة ومرتين على معنى الكذب وثلاث عشرة مرة على معنى اليقين، واستأثر معنى الشك بغالبية الاستعمال القرآني لهذه المادة اللغوية (ظنن).

التهمة:

فأما الموضع الوحيد الذي فسرت فيه هذه المادة على معنى التهمة فهو قول الله تعالى: ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾[1] والصيغة المفسرة على هذا المعنى هي اسم المبالغة فعيل، وفيه دلالة الكثرة والتكرار، وفي لسان العرب[2]: «والظنين، المتهم الذي تُظنّ به التهمة، ومصدره الظَّنَّةُ».

«فالتهمة» معنى أعطاه المفسر للمادة ظنَّ يظنُّ ظنّا، لأن فعيل منها بمعنى متهم، موضع تهمة.

والعربية من قواعدها أن تخالف بين المصادر لاختلاف المعاني، وهذا أحد أنواع الاشتراك التي تصادف باحث هذه الظاهرة في العربية، وتثير بعضًا من الأسئلة الفلسفية حول كنهها وحقيقتها، ما هي حقيقة اللفظ المشترك؟ لفظ واحد ذي معان متعددة؟ أم عدة ألفاظ ذات صور متشابهة؟ واختلاف المصادر يقربنا من جوابٍ إيجابي لهذا السؤال الأخير مرجحًا الاحتمال الثاني، وليس ثمة دليل قطعي ـ حتى الآن على الأقل ـ يجعل الراجح يقنيا.

وإذا كان اللفظ واحدًا فلماذا تتعدد المعاني، إذا كان هدف اللغة الأول هو الإبانة ليتيسر التواصل بين الناس؟ وإذا كانت عدة ألفاظ متشابهة الصورة فحسب، فهل يناقض هذا فكرة الجذر الواحد وهي من أهم الأفكار في البناء اللفظي للغة العربية؟

وبعيدًا عن هذا التفكير التجريدي، فإننا لا نستطيع اعتبار التهمة من معاني الظن في صورته الصرفية كمصدر للفعل ظن يظن ظنا، لأنها معنى مصدر الفعل ظن يظن ظِنَّةً، هذه واحدة.

---

(١) التكوير: ٢٤، على قراءة ابن كثير ـ أبي عمرو، انظر: معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وآخر، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥م.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ط دار المعارف، القاهرة (د.ت).